# المقالات الافتتاحية في مجلة قضايا سياسة المحكمة - دراسة تحليلية-

**أ.م.د. قاسم شعيب السلطاني**

**جامعة النهرين**

## المقدمة:

تشكل المجلات العلمية المحكمة أحد الروافد الأساسية للبحث العلمي الأكاديمي، واحد المصادر المهمة للدراسات العلمية الرصينة التي تلبي الحاجة المتزايدة للدول لحل كثير من القضايا التي تعاني منها سواء على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكافة الجوانب الأخرى، مما يتطلب دعم واسناد هذه المجلات والعمل على الأخذ بالآراء والمقترحات التي تطرحها لاسيما وانه اكثر كتابها هم من الأكاديميين وأصحاب الاختصاص العلمي الدقيق في مجالات دراستهم وبحكم تخصص الباحث في مجال الدراسات التاريخية السياسية فقد وقع اختيارنا على مجلة **( قضايا سياسية)** التي تصدر من كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين- موضوعاً للدراسة ألا أن سعة الموضوع وكثرة البحوث المنشورة، فضلاً عن أعدادها التي تجاوزت الاربع والاربعون، قد دفعنا الى تحديد الموضوع واختيار **"المقالات الافتتاحية في مجلة قضايا سياسية... دراسة تحليلية"** موضوعاً للبحث كونه يمثل دراسة بصورة أوسع لتوجهات المجلة ويكشف لنا بوضوح الواقع السياسي الذي تمثله مرحلة صدور العدد، فضلاً عن تحديد موضوع البحث بصورة دقيقة وعدم الخوض في مواضيع قد لا نستطيع السيطرة عليها من ناحية الكم والنوع، مع بيان اهمية المقالات الافتتاحية في المجالات العلمية المحكمة.

أن الاشكالية التي يحاول البحث الاجابة عليها تتمثل **" ماهي الجدوى العلمية من كتابة المقالات الافتتاحية في المجلات المحكمة، وهل عكست هذه المقالات طبيعة المرحلة التي صدر فيها العدد؟ "** من خلال تتبع محاور البحث التالية يمكننا الاجابة عن هذا السؤال.

اذ قسم البحث الى محورين تناول **المحور الاول:** مجلة قضايا سياسية من حيث تأسيسها وتبعيتها وهيئة تحريرها ونخبة خبرائها ، محاولين في هذا المحور اعطاء تصور شامل عن المجلة والكلية التي تصدرها، فيما ناقش **المحور الثاني**: تحليل المقالات الافتتاحية المختارة بعد اعطاء ملاحظات عامة عن طبيعة البحث، تم تقسيم مدة الدراسة إلى ثلاث فترات توزعت على مدى تولي عمداء الكلية لمناصبهم كون المقالات الافتتاحية يكتبها العميد بحكم منصبه ورئاسته لهيئة التحرير.

في ختام انجاز هذا البحث لا يسعنا الا أن نتقدم بوافر الشكر الى عمادة كلية الآداب– جامعة واسط، لاختيارها موضوع النشر الاكاديمي عنواناً لمؤتمرها، واتاحت فرصة المشاركة للباحثين والمهتمين بهذا الشأن، سائلاً المولى القدير أن يمدهم بمزيد من النجاح والتقدم.

## المحور الأول- مجلة قضايا سياسية

### أولا: نبذة عن الكلية

تأسست كلية العلوم السياسية جامعة النهرين في ٩ حزيران ١٩٩٤[١] ، وضمت اربعة اقسام عملية (قسم السياسة الدولية- قسم النظم السياسية والسياسة العامة، قسم الاستراتيجية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية)، تنطلق الكلية من رؤية ضرورة ترصين وتعميق المعرفة السياسية العلمية بأصول وقواعد وآليات أدارة الشأن العام في العراق ودول العالم المختلفة على المستوى النظري وعلى مستوى الممارسة العملية، وصولاً إلى إعداد متخصصين في العلوم السياسية من خلال الاقسام العملية الاربع والتي تختلف بصورة كبيرة عن نظيراتها في الكليات العراقية المناظرة، ومن خلال طبيعة الدراسة ونوع الشهادة والخبرة التي يحصل عليها الطالب.[٢]، وتحاول الكلية ايصال رسالة بضرورة إلمام الطلبة بأصول العلوم السياسية ومبادئها وقواعدها على الصعيدين العملي والنظري، و تخرج متخصصين يمتلكون المعرفة السياسية، والقدرة على العمل في المجالات السياسية المختلفة على الصعيد الوطني والدولي.[٣]

### ثانيا: تأسيس المجلة

بعد أن استكملت كلية العلوم السياسية متطلبات إصدار مجلة علمية محكمة تم إصدار العدد الأول من المجلة في عام ٢٠٠١ [٤] ، وهي مجلة علمية فصلية تعنى بنشر الابحاث والدراسات السياسية التي تجعل من قضايا السياسة الخاصة بالعراق والعالم محط اهتمامها حاضراً ومستقبلاً.[٥] تعتمد المجلة اللغة العربية[٦] والمعايير العلمية الدقيقة في النشر ، كما انها خاصة على الرقم الدولي المعياري في الفهارس والتصانيف العالمية تحت التسلسل **Issn2070-9250**.[٧]. وجاء عنوان المجلة قضايا سياسية مع عنوان ثانوي **(مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات العربية والدولية)**، ومع بداية إصدار العدد الأول بدا واضحاً تأثير البعد القومي للنظام الشمولي قبل التحول الديمقراطي الذي شهده العراق قد اثر كثيراً على تغلب فكرة القومية على الوطنية مما استدعى عملياً تغير هذا العنوان الثانوي ابتداً من العدد ٢٧-٢٨ الصادران في عام ٢٠١٢ ليكون مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الابحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية.[٨]

### ثالثا:- هيئة التحرير

صدر العدد الاول كما أسلفنا عام ٢٠٠١ وكانت هيئة التحرير تتكون من رئيس التحرير و نائبه ومدير التحرير سكرتير التحرير ،مع وجود خمس شخصيات كمستشارين للتحرير[٩]. وجرت العادة في التنظيم الاداري في المجلة أن يكون عميد الكلية هو رئيس التحرير، مما يعني عكس الهيكل الإداري للكلية على نظام هيئة تحرير المجلة، ومن المعروف ان عميد الكلية في كثير من الاحيان لا

يجد متسعاً من الوقت بسبب المهام الإدارية مما يؤثر على الجانب العملي المهم كرئيس تحرير، وكان من الواجب إسناد هذا المنصب الى شخصية علمية مرموقة تكون على قدر المسؤولية ولديها الوقت الكافي لهذا العمل.[١٠]، ومع بداية عام ٢٠١٢ وتبدل عميد الكلية، تم تكليف أ.د لبنان هاتف الشامي، أحد اعضاء الهيئة التدريسية في الكلية لرئاسة هيئة تحرير المجلة وظل في هذا المنصب حتى أحالته على التقاعد عام ٢٠١٥[١١]، ليسند الى أ.د فكرت نامق عبد الفتاح[١٢] وبعده إلى أ.د ليث عبد الحسن الزبيدي، رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة لقيام بهذا العمل.[١٣] ، مع زيادة واضحة في اعضاء هيئة الاستشارة الخاصة بالمجلة والتي وصلت في العدد الاخير الى اكثر من ١١ شخصية علمية أعطت المجلة الرصانة والثقة العلمية[١٤]. وبهذا يكون أدارة المجلة والمواضيع التي تتناولها وكيفية عملها بعيده عن تأثير عمادة الكلية، وتجدر الاشارة الى أن كل من رئيس التحرير السابق والحالي[١٥]، هما من الاساتذة الحاصلين على جائزة **(الأستاذ الأول)** على جامعة النهرين ومن الخبرات العلمية التي يشار إليهما بالبنان، مما انعكس على توجهات وطبيعة المواضيع التي تناولها المجلة.

## المحور الثاني- تحليل مضمون المقالات الافتتاحية

### اولاً: ملاحظات عامة

دأبت بعض المجلات العلمية على تضمين محتويات الاعداد التي تصدر عنها بمقالات او كلمة للعدد الصادر، ومن وكانت مجلة قضايا سياسية قد تبنت وضع مقالات افتتاحية لأعدادها الصادرة، والتي عبرت عن ثقافة كاتبها والوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه البلد في ذلك الوقت، ومن المعلوم أن كتابة مواضيع لها علاقة بعلم السياسة هو من صميم اهتمامات المقالات الافتتاحية والتي تختلف عن ما موجود في بعض الاصدارات العلمية التي غالباً ما تتصدر بداية العدد (كلمة العدد) التي تكون في اغلب الاحيان موضوع عام يتعلق بالمجلة والكلية العلمية التي تصدرها[١٦].

بناءً على ما سبق حرصت النخبة الاكاديمية في كلية العلوم السياسية في التركيز على المواضيع الحساسة ذات التأثير السياسي والاجتماعي والاقتصادي على المجتمع العراقي أولا، ثم الإقليمي والدولي ثانياً ، وجاءت هذه المواضيع بصورة مختلفة ومتنوعة عكست في جوهرها التبدلات والتحولات التي شهدها المجتمع العراقي نهاية القرن العشرين ، لاسيما بعد العزلة الثقافية والسياسية والمقاطعة الاقتصادية التي شهدها العراق والتحول الديمقراطي الذي عاشه في عام ٢٠٠٣ ، وما تتمخض عنه من نتائج أثرت على كافة جوانب الحياة، وكان نصيب جامعتنا ثقيل من هذه التركة[١٧]، وخصوصاً كلية العلوم السياسية التي يعد علم السياسة وما يتعلق به من صميم اختصاصها، ومع عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٤ مروراً بالأحداث الطائفية التي شهدتها

مدينة بغداد عام ٢٠٠٦ وما تلاها، كلها كان لها أثر واضح على طبيعة التفكير وطريقة الكتابة ومحاولة الابتعاد عن كل موضوع قد يثير نوعاً من عدم الارتياح لدى فئات الشعب العراقي، وما قد ينتج عن طرح مواضيع سياسية قد تسبب حرجاً كبيراً لكتابها وقد تتسبب لهم بمشاكل ادارية وامنية هم في غنى عنها ، مما جعل رؤساء التحرير حذرين في تناول الموضوعات التي كتبوا فيها[١٨] ، وقبل الخوض تحليل مضمون هذه المقالات يجب أن نؤشر الملاحظات الآتية:

١- ان دراسة المقالات الافتتاحية شمل مقالات منتخبة من اعداد المجلة وليس جميعها، ويرجع سبب ذلك إلى أن الكثير من أعداد المجلة وليس قد فقد لم يتسنى للباحث الحصول سوى على هذه الأعداد، رغم سعيه المتواصل لذلك.

٢- النطاق الزمني للدراسة هو بداية عام ٢٠٠٣ بعد التغير الذي حصل في العراق، فضلا عن التبدلات الادارية التي شهدتها الكلية ورئاسة هيئة التحرير حتى عام٢٠١٦ الذي شهد صدور العدد ٤٤

٣- الأعداد التي شملها البحث تمثل نسبة ٦٨,٤٢ منه مجموع الأعداد وهي وان كانت نسبة قليلة، إلا إنها تمكننا من إعطاء صورة واضحة عن مضامين هذه المقالات**(٢٦ عدد من اصل ٣٨ عدد صادر حتى الوقت الحاضر).**

٤- أن أول اعداد هذه المجلة صدر في عام ٢٠٠٠ و استمرت بالصدور حتى عام ٢٠٠٣، ولم يشهد هذا العام صدور أي عدد حتى عام ٢٠٠٤ أذ عاودت المجلة نشاطاتها العلمية بصدور العدد الرابع والثالث.

**جدول بالمقالات الافتتاحية المختارة الواردة في البحث[١٩]**

| ت | العدد | السنة | اسم الموضوع | اسم الكتاب |
|---|---|---|---|---|
| ١- | المجلد ٢ (٥-٦) | ٢٠٠٤ | لا يوجد موضوع | ــــــــــ |
| ٢- | المجلد ٣(٩-١٠) | ٢٠٠٥ | لا يوجد عنوان للمقال | د. وصال العزاوي |
| ٣- | ١١ | ٢٠٠٦ | كوني ملكة | = = = = |
| ٤- | ١٢ | ٢٠٠٠٧ | قراءة في مسودة النفط والغاز الجانب السياسي | د. فكرت نامق عبدالفتاح |
| ٥- | ١٤ | ٢٠٠٨ | المواطنة بين الثواب والمتغيرات | د. وصال العزاوي |
| ٦- | ١٦ | ٢٠٠٩ | المثقف والسلطة... اشكالية متجددة | د. منعم صاحي العمار |
| ٧- | ١٨ | ٢٠٠٩ | الخليج العربي... مرة اخرى ولكن كيف | = = = = |
| ٨- | العدان ٢١-٢٢ | ٢٠١٠ | ادارة الازمة الدولية.. لعبة محاكاة واستخبارات | = = = = |
| ٩- | العددان٢٣-٢٤ | ٢٠١١ | في فلسفة التوجه نحو المستقبل قراءة في دروبه | = = = = |
| ١٠- | العددان ٢٧-٢٨ | ٢٠١٢ | العلاقات العراقية- العربية | هيئة التحرير |
| ١١- | العددان ٢٩-٣٠ | ٢٠١٢ | العلاقات العراقية – الروسية بعد ٢٠٠٣ | = = = = |
| ١٢- | ٣١ | ٢٠١٣ | المنقذ من استقالة الدولة | د. عامر حسن فياض |
| ١٣- | ٣٤ | ٢٠١٣ | متى يصبح العملاق قزماً | = = = = |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٤- | العددان٣٧-٣٨ | | محاربة الارهاب مهمة ديمقراطية | = = = = |
| ١٥- | العددان٣٩-٤٠ | ٢٠١٥ | افكار مختصرة في قضايا سياسية معاصرة | = = = = |
| ١٦- | ٤١ | ٢٠١٥ | العراق من كيانات مشيطنه إلى دول مؤانسة | = = = = |
| ١٧- | العددان ٤٣-٤٤ | ٢٠١٦ | اطروحة العقلاء في شرعية الحكم الصالح | = = = = |

**ثانيا: تحليل مضمون المقالات**

صدر العد الاول من المجلة في عام ٢٠٠٠[٢٠] والذي عكس بطبيعة الحال الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي مر به العراق في ذلك الوقت، و قد حرصت النخبة الاكاديمية في كلية العلوم السياسية على التركيز على المواضع التي كانت على صلة بالأحداث السياسية المعاصرة لصدور العدد ، مع ملاحظة أن المدة التي صدرت بها اعداد المجلة قبل عام ٢٠٠٣، كانت ثلاث مجلدات فقط بثلاث مقالات افتتاحية.[٢١] ونظراً لقصر المدة الزمنية وقلت الاعداد الصادرة واختلاف المرحلة التاريخية سوف تقتصر الدراسة على الاعداد الصادرة بعد عام ٢٠٠٣.

**١- المقالات الافتتاحية ٢٠٠٣-٢٠٠٨.**

بعد توقف لفترة محدودة عاودت مجلة قضايا سياسية لصدور مرة اخرى بعد عام ٢٠٠٣، لاسيما بعد انتظام وجهوزية المرافق الخدمية والإدارية في الكلية، تم إصدار المجلد الثاني (العدد ٥، ٦) في صيف ٢٠٠٤ لتعاود الانتظام بإصدارها لمجلد واحد في السنة وحتى الوقت الحاضر. صدر خلال هذه المدة مجلدين تضمنا الأعداد (٥،٦) والمجلد ٣ الذي تضمن الأعداد (٩،١٠) في ٢٠٠٥، والأعداد(١١، ١٢، ١٣، ١٤ ) للسنوات الثلاث التالية.[٢٢]

صدر المجلد الأول العددان (٣ ، ٤) والمجلدان الثاني (٥، ٦) عام ٢٠٠٤، دون كتابة مقال افتتاحي لهذه الاعداد، والظاهر ان الوضع السياسي المرتبك الذي مرة به البلد، فضلاً عن عدم الرغبة في الخوض في مواضيع سياسية قد تؤثر بصورة سلبية على كاتبها، صدرت هذه الاعداد دون مقال افتتاحي. ومع صدور المجلد الثالث الأعداد (٩ ، ١٠ ) في صيف ٢٠٠٥[٢٣]، عاودت المقالات الافتتاحية الى الصدور مرة ثانية، وكما هو معلوم فأن رئيس التحرير والذي هو بدوره عميد الكلية، هو من يكتب هذه المقالات، وفي ذلك الوقت كتبت د. وصال نجيب العزاوي[٢٤] هذه المقالات في تلك المدة. كان المقال الافتتاحي للمجلد الثالث الصادر في ٢٠٠٥ دون عنوان[٢٥] ، تناول فيه الكاتب موضوع التربية والتعليم وتأثر التطور المعلوماتي والرقمي على تلك المفاهيم وضرورة ايجاد سياسية حكومية هادفة وقادرة على مواجهة تلك المشكلة عن طريق رصدها مروراً بواقعها أنتهاءً بمرحلة التعلم العالية في الجامعات، مؤكده على ضرورة التعامل معها بأبسط واقل التكاليف عبر وضع الخطط الملائمة والاستراتيجية ورصد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الغاية.[٢٦]

يبدو أنه المقال الافتتاحي أعلاه كان بعيداً عن اهتمامات المجلة الحقيقية والمشاكل السياسية التي عانى منها العراق، لاسيما كتابة الدستور الدائم والانتخابات والتحضير لها وغيرها من المواضيع الاكثر الحاحاً، ويبدو أن طبيعة الوضع السياسي المتوتر والاضطراب الامني الذي عانت منه مدينة بغداد في ذلك الوقت قد اثر بشكل مباشر على كافة جوانب الحياة، مما انعكس على الأساتذة والتدريسيين ومنهم كاتب المقال، مما جعلهم يبتعدون عن المواضيع التي قد تجلب المتاعب.[٢٧]

جاء المقال الافتتاحي للعدد ١١ الصادر في ٢٠٠٦ تحت عنوان (كوني ملكة) بمناسبة عيد المرأة، وكان هذا الموضوع حلاً وسطاً بين متطلبات كتابة مقال افتتاحي وبين ما قد يجلبه هذا المقال منه مشاكل قد تؤثر على كاتبها. تناولت د. وصال العزاوي موضوع المرأة وكيفية تمكينها وكيف انها يجب أن تكون صانعة للحياة ومحفزة للعائلة وقائدة **" كوني ملكة وانقضي الحزن والألم والعذاب واستعدي وانهضي لتتبوئي عرشك ومجدك من جديد"**.[٢٨] ويبدو أن موضوع الافتتاحية بعيد كل البعد عن اهتمامات المجلة والمواضيع التي تتناولها ، إلا أن الوضع الذي مرت به الجامعة والارتباك الأمنية، جعل الكتابة في هكذا موضوع أمر لا مفر منه، وجاء ليعبر عن رغبة رئيس التحرير في الابتعاد عن كل موضوع قد يؤثر على الوضع العام الذي تعيشه الكلية، ويكون مصدراً قلق يمكن أن يستغله المتربصون.

ناقشت المقالة الافتتاحية التي كتبها أ.د فكرت نامق عبد الفتاح والتي حملة عنوان **(قراءة في مسودة قانون النفط والغاز الجانب السياسي)**، في العدد ١٢ الصادر في ٢٠٠٧[٢٩]، موضوع على غاية من الاهمية في ذلك الوقت الا وهو المشاكل التي اثارها توزيع واردات النفط بين الحكومة المركز واقليم كردستان، وكان الموضوع الاكثر نقاشاً وتداولاً بين مؤيد ومعارض على مستوى كل التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق.[٣٠]، في هذا البحث حاول الكاتب دراسة مسودة القانون مع التركيز عل ى الجانب السياسي معطياً تحليلاً علمياً الأثار التي قد تترتب على أقرار هذا القانون، مع ملاحظة ان هذا المقال شغل اكثر من (٧) صفحات وهي طويلة نسبياً، وهو أقرب الى البحث من مقال افتتاحي الذي يتميز بالقصر وتركيز في الأفكار ، فضلاً عن أنه العدد الوحيد الذي كتب فيه عضو هيئة مستشارين المجلة المقال الافتتاحي بدلاً من رئيس التحرير.[٣١]

تناولت افتتاحية العدد ١٤ الصادر في ٢٠٠٨ **(المواطنة بين الثوابت والمتغيرات)** بقلم رئيس التحرير ، جانب مهم من جوانب تقرير الهوية الوطنية العراقية التي ناقشت فيه الكاتبة موضوع المواطنة وكيفية تقريرها وتنميتها فالمواطنة على حد تعبيرها **" المواطنة هي حصيلة ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة وما تقوم عليه من سيادة الحكم القانون والمشاركة السياسية الكالة في ظل دولة المؤسسات"**[٣٢]، مشيراً الى ان هذا المفهوم قد تعرض الى التشويه في ظل الحكومات العراقية السابقة حتى عام ٢٠٠٣م، اذ جاء الاحتلال الامريكي الذي انتهج سياسة ادت الى توسيع شقة الخلاف بين

مكونات الشعب العراقي[٣٣]، مما اوجب على السلطات العراقية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) اداء دورها الوطني داخل المجتمع، مما يفرز مفهوم المواطنة القائم على الحرية والمساواة والعدالة والعمل على احترام حقوق الانسان العراقي وتأمين الخدمات الاساسية واقرار الخدمة الالزامية العسكرية التي يمكن أن تكون رافداً في تقرير الهوية الوطنية.[٣٤]، وقد عكس هذا الموضوع تطور ملحوظ في كتابة المقالات الافتتاحية أذ تناولت فيه الكاتبة موضوع على قدر عالي من الاهمية، لاسيما مع النجاحات السياسية والامنية التي حققها العراق في عام ٢٠٠٨، مما اعطى فرصة وفسحة للكتابة بحرية في هكذا موضوع مهم.

**٢: المقالات الافتتاحية ٢٠٠٨-٢٠١١**

مع تبدل عمادة الكلية وتولي د. منعم صاحي العمار[٣٥]، العمادة في ٢٠٠٨، ورئاسة تحرير مجلة قضايا سياسية، اضطلع بمهمة كتابة المقالات الافتتاحية للمجلة خلال تلك المدة والتي استمرت حتى عام ٢٠١١ ، بواقع اربع مقالات افتتاحية والتي تأتي على ذكرها. جاء في المقال الافتتاحي للعدد ١٦ الصادر في ٢٠٠٩[٣٦]، تحت عنوان (**المثقف والسلطة.. اشكالية متجددة**)، حاول خلالها الكاتب القول بان هذه الاشكالية (الثقافة والسلطة) حظيت باهتمام الكثير من المفكرين والقدامى والمعاصرين دون الوصول ظواهرها وتأصيلاتها العلمية، وبدا أن الجميع مقتنع بأن اتجاهات الثقافة صائرة عموماً الى تكريس ثنائية ساحة الاداء مبشراً أن وجود قناعة ترسخت بأن حيوية الفعل السياسي غدت تقاس ببعد المثقف عن السلطة وقربة منها، لاسيما وان السلطة بحاجة الى عقيدة تؤطر فعلها و ان سر الحاح السلطة على رهن نجاح الثقافة وتألقها لا يمكن نجاحه دون تسيس الثقافة ، في حين ان الواقع يستدعي الاستنجاد بالثقافة لترشيد السياسة.[٣٧]، وجاء هذا المقال الافتتاحي متناغما مع التطور السياسي والامني الذي شهده العراق بداية عام ٢٠٠٩ مؤكداً كاتبة على قضية سياسية تمثلت في ابتعاد المثقف عن المشهد السياسي العراقي طوال مدة ٢٠٠٣، ٢٠٠٨ لأسباب عديدة، مؤكداً على الدور الكبير الذي من الممكن أن يضطلع به المثقف العراقي في تبني مشروع اعادة بناء الدولة العراقية، داعياً الادارات الحكومية والقائمين عليها الى الاستفادة من الطاقات الثقافية لدعم العملية السياسية في الوقت الذي يقع عبأ اخر على المثقف بضرورة النزول الى الواقع والمساهمة في انجاح تلك المشاريع بما يخدم الدولة.

المقال الافتتاحي الصادر في العدد ١٨ عام ٢٠٠٩[٣٨]، الذي عنون بـ **(الخليج العربي.. مرة اخرى ولكن كيف)** يطرح فكرة مفادها أن اهمية الخليج العربي لا تأتي من موقعة او موارده الاقتصادية بل من المنظومة السياسية المتحكمة فيه والتي تأتي العراق في مقدمتها مؤكداً على أن دول الخليج عليها أن تساهم في اعادة بناء واستقرار العراق الذي البوابة الحقيقة لأمنها واستقرارها ، أذ أن العراق جغرافيا جزء من المنطقة وعنصرا ايجابياً في تفاعلاتها بل ويتربع على رأس الخليج ينظر ويشرف لا يطلب فحسب[٣٩]، مؤكداً على ان العراق يملك خاصية فريدة هي قدرته على مداواة

جراحه دون مساعدة الآخرين وتأثير الخارج، وبحثه عن دور تاريخي وهذه ميزات استراتيجية لم تستطع دول الخليج رؤيتها، مشيراً بان دول الخليج ستكون أكثر انفتاحاً واستثماراً و دعماً لدور العراق اذا ما نجح العراق في القضاء على الإرهاب، لاسيما وان العراق على حد تعبير كاتب المقال سيحمل وحدة الميزان سياسياً واستراتيجياً.[٤٠] اشر كاتب المقال بوضوح على خليجية العراق وارتباط دورة السياسي والاقتصادي بتلك المنطقة ، مبيناً أن العراق هو خط الشروع الأول على مشاريعها في كافة المجالات ،وان دعم واستقرار العراق لأخذ دورة الريادي سيسهم بشكل كبير في استقرار دول الخليج اذ أن العراق مثل اوراسيا بربط منطقتين مختلفتين مما يستدعي دعمه والوقوف معه لمواجهة التحديات.

**العدد (٢١، ٢٢) الصادر في ٢٠١٠ الذي جاء تحت عنوان "إدارة الأزمة الدولية.. لعبة محاكاة واستخبارات".**[٤١]

في هذا المقال ناقش الكاتب موضوع من صميم تخصصه الاستراتيجي الا وهو موضوع ادارة الأزمة وكيفية نشؤها واهم النظريات التي تفسرها، مع اعطاء تفصيلات علمية عن هذا الموضوع، مبيناً الى أن احداث ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة قد غيرت التفكير الاستراتيجي لتعامل مع الأزمات اذ أصبحت هنالك طرق جديدة يمكن الاعتماد عليها ومنها وظيفة الاستخبارات التي بدأت وظيفتها بالتطور باتجاه تغير وضعها فلم تعد ميدان لجمع المعلومات وتحليها بل اصبحت مسؤولة عما يسميه البعض بالحراجة الانتقالية او الفاعلية بمعنى انها مسؤولة عن تشكيل المواقف وتوظيفها لصالح الهدف.[٤٢]، ويبدو ان الموضوع على ارتباط واضح بالتخصص العلمي لكاتبة، ناقش فيه مسألة استراتيجية إدارة الأزمة وهو بعيد بعض الشيء عنه كونه مقال افتتاحي لمجلة علمية اعتاد كتابها على تناول موضوع قريب من الشأن العراقي العام.

وفي العددين (٢٣، ٢٤) الصادرين في ٢٠١١[٤٣] ، كتب رئيس التحرير المقال الافتتاحي تحت عنوان **(في فلسفة التوجه نحو المستقبل.. قرأه في دروبه)**، أكد في هذا المقال على أن البشر هم مادة التغيير وصناعة، و قدم الكاتب مجموعة من السبل لتوجه نحو المستقبل منها: النهوض مرة أخرى، ومقابلة التحدي بالبناء والالتزام بالوطن أولوية ، لإدامة الوجود عن طريق احلال الإرادة الجمعية محل الإرادة السياسية، و إتباع اداء استراتيجي تصاعدي يبدأ بالفرد ، وهجر كل ما يمكن أن يجزء العنوان الواحد (المواطنة) واتباع نظام تحليلي لعناصر المكننة الاستراتيجية أو التقرب المباشر وغير المباشر من الأهداف، فضلاً عن اتباع نظام يتركز الاتجاه نحو ممكن الانجاز للحصول على نتائج مرضيه بمعنى إيجاد نمط وقاية ضد حالات الطرد الذاتية.[٤٤]، وقد ناقش الكاتب في هذا المقال موضوع على قدر عالي من الاهمية الا وهو كيف يواجه العراقيون المستقبل، معطياً تحليلاً وافياً

ومختصراً عن الطرق التي يمكن ان يسلكها من اراد الوصول لذلك الهدف ويمكن القول بان هذا الموضوع كان الاهم من بين المقالات الافتتاحية التي كتب في تلك المدة.

**٣- المقالات الافتتاحية ٢٠١١-٢٠١٦**

شهدت هذه المدة تحولين مهمين تمثل الأول بصدور عددين من المجلة كتب مقالاتها الافتتاحية هيئة تحرير المجلة، أما التحول الأخر فكان بإسناد رئاسة تحرير المجلة الى احدى الشخصيات الأكاديمية المعروفة في الكلية، وكما نوهنا في بداية البحث[٤٥]، الا أن كتابة المقال الافتتاحي ظلت من مهام عميد الكلية د. عامر حسن فياض الذي تسلم هذا المنصب نهاية عام ٢٠١١.[٤٦]، وكتبت هيئة التحرير المقالات الافتتاحية للمجلدين اللذان صدرا عام ٢٠١٢ والذي ضم الاول الاعداد (٢٧-٢٨) فيما ضم الثاني الاعداد (٢٩-٣٠) .

تناول كاتب المقال الافتتاحي الاول الذي صدر تحت عنون **( العلاقات العراقية العربية)** الأجواء التي عقدت فيها القمة العربية في مدينة بغداد عام ٢٠١٢[٤٧]، مبشراً الى أن العرب ظلوا متخوفين تسع سنوات من الطبقة السياسية التي اعقبت التغيير ولم يتبنوا اي إستراتيجية في علاقتهم معه و هذا ما جعل التأخر في الحراك في تجربة العراق السياسية بطيء. مؤكداً ان الضغط الامريكي وتحذيرهم من تفرد ايران بالساحة العراقية في حال غيابهم قد سهل عودة هذه العلاقات والتي نتج عنها فتح عدد من السفارات ، مبشراً الى أن هنالك عدد من المتغيرات التي ستتحكم في هذه العلاقة مستقبلاً منها احداث الربيع العربي والانسحاب الامريكي وصعود العراق لقوة اقتصادية في منها المنطقة والضغط الايراني، القمة العربية اعادة العراق الى محيطه العربي وكسرت حالة الركود والجمود في هذه العلاقة او أي من الضروري أن تكون قائمة على منطق المصالح المتبادلة واقر ان الشؤون الداخلية وتشيد الامن والاستقرار للمنطقة بعيدا عن سياسية الاحلاف والمحاور.[٤٨]

نجحت هيئة التحرير في كتابة موضوع حيوي وغير متكلف ناقشت فيه اهم حدث سياسي في علاقات العراق الخارجية خلال ذلك العام مع اعطاء صورة واضحة عن التداعيات والاثار المثمرة التي قد تنعكس ايجاباً على العراق في حال استمر نجاحات القمة العربية لصالحه.

الموضوع الاخر الذي كتبته هيئة التحرير تناول (**العلاقات العراقية الروسية بعد ٢٠٠٣ )**[٤٩]، الذي ناقش فيه الكاتب علاقات العراق الخارجية مؤكداً على أن علاقات أي بلد تعتمد على قدراته الذاتية وفاعليته وحيوته ووفقاً للمصالح في الوضع العراقي انحصرت وتحددت علاقات العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ كون العراق اصبح دولة ناقصة السيادة بفعل الوجود الامريكي. الان العراق حاول اقامة علاقات مع دول العالم ومنها روسيا الاتحادية التي رغبت في أن تؤدي دوراً فاعلاً بعد الحرب الباردة ،وهي تدرك أن العراق هو جزء من المصلحة القومية الامريكية وان اقامة علاقات منه قد يصطدم بها الان تلك التوجهات تطورت بعد الانسحاب الامريكي، اذ حصلت الشركات الروسية

على بعض الاستثمارات في العراق ، وبعد زيارة رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي الى موسكو ٢٠١٢ ، تطور الأمر الى تحقيق تعاون عسكري عمقه ما تشهده المنطقة العربية من أحداث الربيع العربي.[٥٠]

رصد كاتب المقال تطور العلاقات العراقية الخارجية في مرحلة الانسحاب الامريكي وكيف ان قوة السياسة الخارجية تعتمد على القدرات الذاتية للدولة، وبما أن العراق كان خاضعة لقوة احتلال فأن الدول كانت مترددة في التعاون معه ، لكن بعد الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١، أصبح العراق حراً في تطوير علاقاته مع دول العالم لاسيما الكبرى منها، وهذا ما انعكس على طبيعة العلاقات مع روسيا بداية منه التعاون الاقتصادي مروراً بالسياسة وصولا الى التعاون العسكري عام ٢٠١٢ ،وبطبيعة الحال كان هذا الموضوع يتماشى مع المرحلة التي كتب فيها العددان الصادران. ومع بداية عام ٢٠١٣ أصبحت أدارة هيئة تحرير المجلة مستقلة عن منصب عميد الكلية أذ أصبح رئيس هيئة التحرير هو أحد أساتذة الكلية، الا أن المقالات الافتتاحية ضلت تكتب من قبل العميد، أذ صدر العدد ٣١ في ٢٠١٣ تحت عنوان **(المنقذ من استقالة الدولة)**[٥١]، الذي كتبه الدكتور عامر حسن فياض، تحدث فيه عن المشكلة التي لازمت تكوين الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، وهي غياب رجال الدولة القادرين على الانتقال بالعراق من كيان سياسي الى دولة مدنية بعيداً عن الاستحقاقات الجهوية الضيقة، مؤكدا أن الدولة قد تستقيل عن تأدية مهماتها ووظائفها ودورها بدون وجود رجال دولة ، اما بالنسبة للعراق فأن المخاطر التي تواجهه كثيرة منها غلبة الفساد السياسي والإرهاب والفوضى ، خطر تغول الفاسدين، تعالي أصوات الطائفيين، هذه جزء من الأخطار ولكن عندما توشك الدولة على الاستقالة من ينقذها ؟ يسأل كاتب المقال، ويجب بان رجال الدولة الحقيقيين هم المنقذين الذين يتمتعون بالقدرة على تأدية الوظائف والإقدام ودون الخوض في المصالح الخاصة .[٥٢]

وقد مثل هذا المقال مرحلة رصد لمرحلة تاريخية سابقة عانى منها العراق وما زال وهي غياب رجال الدولة الذين يكون همهم الاول خدمة الوطن دون أي اعتبار متناسبين مصالحهم الضيقة وفئاتهم الاجتماعية، معتمدين على بعضهم البعض لتحقيق أهدافهم الوطنية، بهم وحدهم يمكن للعراق ان ينهض او ينكص، وهذا ما حصل بالفعل بعد كتابة هذا المقال بعام واحد.

وفي العدد ٣٣ الصادر ٢٠١٣ كتب د.عامر حسن فياض المقال الافتتاحي لهذا العدد تحت عنوان مثير **(متى يصبح العملاق قزماً)** مناقشاً فيه حال السياسية الخارجية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مؤكداً أن بعد هذا الوقت لم تعد هنالك سياسة محسوبة لدولة اسمها العراق وإنما في أحسن الأحوال لكيان سياسي وفي أسواها الى كيانات سياسية عراقية، لاسيما مع عدم وجود خطاب سياسي موحد و بعد ان تعددت الخطابات السياسية مع غياب الناطق الرسمي باسم الخارجية العراقي[٥٣]، مبشراً ان العراق اذا اراد ان يكون فاعل وليس مفعول به في محيطه الاقليمي والدولي عليه ان يوحد خطابه في

السياسة الخارجية ويكتفي بناطق رسمي، الذي يعبر عن رأي الدولة العراقية في الخارج تعميق وتنسيق العمل وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، على قادة الكتل السياسية العمل معاً بعيداً عن سياسة الاستقواء بالأجنبي مما يعطي قوة في العلاقات الخارجية ورصانة داخلية، مما يساهم في بناء سياسة خارجية لدولة اسمها العراق.

من خلال هذا المقال أشر الكاتب الى مشكلة واضحة وتثار في كل وقت بعد عام ٢٠٠٣، التي تتمثل في ضعف الاداء الخارجي للعراق، لاسيما ادارة العلاقات الدولية التي هي مسؤولية وزارة الخارجية، معطياً رأيا واضحا بأن سبب الضعف في السياسة الخارجية دائما ما يكون سببه داخلي نابعاً من ضعف الحكومة وعدم قدرتها على ايجاد توافق وطني قادرة على دعم هذه السياسة ، فيما اغفل الكاتب دور المحاصصة التي انتهجتها الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وتعين وزراء ووكلاء وزارة دون النظر الى خلفياتهم الثقافة ومقدرتهم الوظيفية وتغليب ولاءاتهم الحزبية على المصلحة الوطنية، مما انعكس على اداء وزارتهم، الموضوع بصورة عامة جاء في صميم المشكلات التي يعاني منها العراق في الجانب السياسي وهو في صلب اهتمامات المجلة، وأفكارها وأطروحاتها فيها فكرة وموقف وكان خير افتتاح للعدد الصادر.

صدر العدد٤١ بالمقال الافتتاحي **(العراق منه كيانات مشيطنه الى دولة مؤانسة)** في عام ٢٠١٥ ، العام الذي شهد تمدد التنظيم الإرهابي داعش على أكثر من ٤٠% من الأراضي العراقية، فضلاً عن الاثار التي انتجها على مستوى تفكير الفرد العراقي ومؤسساته، من هذا المنطلق جاء المقال الافتتاحي انفاً بمجموعة من الأسئلة عن طبيعة داعش الإرهابية واين تكمن قوتها، وهل هي نبتة طبيعية أم مصطنعة وما الضد الدولي قبالة داعش، وهل عراق ما بعد داعش يعني عراق خالي منهم أم عراق دواعش أخرى..[٥٤]، بهذه الأسئلة استهل كاتب المقال طروحاته مؤكداً أن قوتها تأتي من نصوصها الدينية المحرفة وفتاوى علمائها المظللة وعقول متبنيها الناقصة، وهي نبتة غير طبيعية وليست سوى أداة تؤدي دوراً استخدامياً لكيانات مشيطنة تمدها بالمال والسلاح وتمارس بها عبر التحالفات العسكرية.. أما الضد الدولي فيتمثل بالمحور الايراني الروسي والمقاومة اللبنانية والتي أثبتت وجودها بوصفها حضور ايجابي بفعالية عالية في تحقيق الانتصارات. أن هدف داعش هو محو فكرة الدولة من العقل السليم وتحريف مؤسساته الوطنية على الارض لذلك يجب أن تكون مكافحتها اولوية بالاعتماد على:[٥٥] لا قطيعة ولا اعتمادية مطلقة على التحالف الدولي والاقليمي لمكافحة الارهاب، عدم قبول أي موقف دولي او عراقي مؤيد أو محايد للإرهاب، بناء دولة مؤسسات بالحريات الاجتماعية ومسلحة بالقانون.

كان المقال متناغم مع الواقع السياسي والامني الذي شهده العراق عام ٢٠١٥، وكان متوافقة مع الطروحات العقلانية لتصور المشكلة التي يعاني منها العراق في تلك المرحلة، معطياً وصفاً دقيقاً

للتنظيم الارهابي وبصورة مركزة مع بيان الحلول الواجب اتخاذها للتعامل معه، ويبدو أن شخصية كاتب المقال التركيز في تناول هكذا موضوع كونه شخصية أكاديمية وكاتب متخصص في الشأن العراقي ومحلل سياسي على قدر من الاهمية ، جعلته اقرب الى تشخيص الحالة وتناول مواضيع حساسة ومن صميم اهتمامات المجلة .

جاء المقال الافتتاحي للعددين ٣٧-٣٨ الصادران في ٢٠١٤ تحت عنوان **(محاربة الارهاب مهمة ديمقراطية)**[٥٦] اكد الكاتب في هذا المقال أن في عالمنا العربي والعراقي فئتين في المجتمع الاول تقدس الماضي والثانية تقدس الحاضر بحسناته وسيئاته، أن هذا التقديس للفئتين يعطل المسار الثالث يعطل المستقبل في حياة هذا المجتمع السياسي أو ذاك، ويجعل تلك المجتمعات في مهمة صعبة مهمة صناعة المستقبل وأن أهم ما في هذا الاتجاه هي تأصيل المفاهيم الديمقراطية لأنها عمل ونظر الى المستقبل، بينما يظل أصحاب الماضي معه، وأصحاب الحاضر عنده، مشيراً أن أبشع سيئات ماضينا العربي هو التخلف، وابشع سيئات حاضرنا هو التطرف" **الإرهاب الذي يجب أن يتم القضاء عليه في العراق وفلسطين لأن دحرهما هو قضية ديمقراطية عليه فأن محاربة الإرهاب هي مهمة ديمقراطية"**.[٥٧]

حاول الباحث من الربط بين مفهوم الديمقراطية ومحاربة الارهاب مع اعطاء مقدمة بسيطة عن الواقع الذي تعيشه الدول العربية ومنها العراق بين الماضي والحاضر وعدم تفكير ما في المستقبل، الا ان الباحث لم يوقف بصورة كبيرة في تأصيل مفهوم محاربة الإرهاب كونه مهمة ديمقراطية، ومحاولته ربط بين أعمال داعش في العراق وبين افعال الاحتلال الاسرائيلي في غزة، مما جعل القارئ يتشضى بين الفكرتين مع تكرار فكرة أن داعش صنيعة اسرائيلية.

كتبت المقالة الافتتاحية للعددين (٣٩-٤٠) تحت عنوان **"افكار مختصرة في قضايا سياسية معاصرة"** الصادر في ٢٠١٥ ، والتي ناقش فيها الكاتب موضوع بناء الدولة المدنية في العراق، مشيراً الى أن هناك مشروعين للإبقاء على العراق الأول ابقائه كيانات ما قبل الدولة والمشروع الثاني يتمثل ببناء الدولة، وهما في صراع دائم، يمثل أطراف المشروع الأول (الابقاء) على المستوى الداخلي بداعش الام ومشتقاتها (الفساد، البطالة، الفقر، الجهل، تأخير الموازنة وغيرها) أم الطرف مشروع الابقاء الخارجي فعلى رأسها النفعية الغربية التي تتعامل مع الارهاب لفرض توظيفه ، ثم التوسعة الصهيونية المستفيدة من الارهاب وتمدده في المنطقة ، ثم الاخوانية التركية والوهابية السعودية.[٥٨]

أما أطراف مشروع الابقاء منهم فرقاء ليسوا اكثر وشركاء غير موحدين بخطابهم وسلوكهم في احيان كثيرة ، الا انهم استطاعوا ايجاد نوع من الحضور في مجلس النواب والحكومة المنتخبة ،مشيرا

الى ان السلوك النافع لبناء العراق عن طريق ان تكون جهود مكافحة الارهاب اولوية لدى الحكومة، قبول الحكومة بدعم التحالف الدولي ، ينبغي أن تكون العلاقة بين فرقاء وداعمين مشروع بناء الدولة قائم على التفاعل ومغادرة المحاصصة ،على الدولة أن لا تخشى من تنوع الدستور بل من التقسيم الوطني وان تنتظر الى الجمع بعين عراقية.[٥٩]

هذا المقال الذي طرح افكار تتلائم مع طبيعة الوقت الذي حدث فيه، لاسيما المخاطر الذي مثلها احتلال داعش لأجزاء منه العراق، فضلا عن المخاطر الاخرى مثل الفساد والعوز التشريعي وغيرها وقد احسن الكاتب عندما جعلها تلك المخاطر بموازات داعش، واضعاً يده على الجرح عندما وصف حال واوضاع الكتل السياسية العراقية عندما وصفهم بأنهم غير موحدين في خطابهم في مرحلة تحتاج التكاتف من الجميع لمواجهة هذه الاخطار، وتحقيق واستكمال بناء الدولة العراقية عن طريق مجموعة من المقترحات اوردها الكاتب في نهاية المقال .من الواضح أن هذا المقال قد جاء متناغماً مع الاوضاع العامة التي عاشها العراق في تلك المرحلة او منهجية مع طبقة المجلة وعددها.

أما موضوع العدد الأخير (**اطروحة العقلاء في شرعية الحكم الصالح**) والذي صدر في العددان (٤٣-٤٤) في ٢٠١٦[٦٠]، تناول صعوبة المرحلة التي يعيشها العراق بماضيه الشمولي ومستقبل صعوبة بناء الدولة المدنية وحاضر العراق واقع يعتاش على الأزمات العنقودية عنوانها الرئيس المحاصصة وتحكم القوي السياسية المتنفذة التي تبنت ممارسة الفساد، وتركت الفعل الحقيقي في البناء والإصلاح وظلت منشغلة بالعداء فيما بين اقطابها، مؤكداً أن العقلاء يعملون من اجل سلطة الحكم الصالح عبر ثلاثية (**المواطن، المجتمع المدني، السلطة الشرعية**)، وهذه الثلاثية هي القابلة المأذونة لحكم صالح يقوم على أساس الشرعية والديمقراطية.

متسائلاً عن السبيل للانتقال بالفرد في العراق من رعايا الى مواطنين و الجماعات المتنوعة قومياً ومذهبياً الى مؤسسات المجتمع المدني، والسلطة في العراق من كيان سياسي الى دولة مدنية معطياً مجموعة من الاليات التي من الممكن أن تكون حلاً لذلك وهي: **التحول الديمقراطي** عن طريق الالتزام بالدستور واحترامه وضمان الحقوق والحريات، **الكيفية الاقتصادية** عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية باقتصاد متوازن ومتغير، **الكيفية الاجتماعية** وصولاً الى التوازنات الاجتماعية لتسوية التعارضات الاجتماعية، واخيراً **الكيفية الثقافية** وصولاً الى سيادة ثقافة وطنية تقوم على المساهمة والمشاركة وإقرار الاختلاف وهذه الإجراءات كفيلة بالوصول الى الحكم الصالح.[٦١]

الواضح أن هذا المقال الافتتاحي هو مقال نقد لاذع للفشل السياسي والاقتصادي والامني الذي يعيشه العراق في هذه المرحلة وغياب فعالية المؤسسات الدستورية التي اريد لها ان تكون ، ويبدو أن الكاتب اراد القول بأنه برغم وجود دولة مدنية وأن الحكومات المتعاقبة ظلت تعامل المواطن العراقي

بصفته من رعاياها وليس مواطن له حقوق وواجبات ،في الوقت ذاته اشر الخلل المتمثل بالصراعات السياسية بين الكتل لتحقيق مصالحها، وغياب رجال الدولة القادرين على تحمل المسؤولية.

## الخاتمة- تبين من خلال دراسة هذا الموضوع جملة من الاستنتاجات هي:

١- كان للمرحلة التاريخية التي كتب في المقال الافتتاحي دوراً كبيراً في التأثير على كاتبه، وطبيعة اختيار الموضوع، لاسيما وان مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ قد شهدت تدهوراً امني وصراع طائفي انعكس على كافة المجالات الحياتية لاسيما في مجال التعليم العالي.

٢- اختلفت طبيعة هذه المقالات باختلاف وتبدل كاتبها، اذ ابتعدت د. وصال العزاوي قدر الامكان عن المواضيع التي قد تثير حرجاً لها وللكلية التي تديرها، مما قد يتسبب بمشاكل هي في غنى عنها، ام فترة د. منعم صاحي العمار ٢٠٠٨-٢٠١١ ،تناول موضوعات هي من صميم اختصاص الباحث في اغلبها وبعيدة عن الشأن العراقي وما يحدث فيه من تطورات على المستوى السياسي، وكانت لغتها اكاديمية فلسفية معقدة عكست الثقافة العليا لكاتبها. بعد تولي د. عامر حسن فياض العمادة ٢٠١١، تميزت المقالات الافتتاحية بميزتين الاولى تركيزها على القضايا المحلية العراقية، وثانياً اسلوبها السهل الممتنع ، مما جعلتها تتلائم بصورة كبيرة مع اصدارات المجلة واوقات صدورها من حيث اختيار المواضيع.

٣- تعد تجربة المقالات الافتتاحية للمجلات العلمية المحكمة تجربة غنية في المعاني، اذ تعكس طبيعة المواضيع التي تنولها المجلة وتعطي دوراً لكتابة المقال الذي يختلف عن البحوث العلمية التي تناولها المجلة من حيث المنهجية العلمية والاسلوب الكتابي وتعكس عقلية صاحب المقال.

٤- تعتمد العديد من المجلات الاكاديمية المحكمة على نوعين من المقالات الافتتاحية الاول يعرف (كلمة العدد) والتي يتناول فيها كاتب المقال الذي يكون في الغالب رئيس تحرير المجلة عن طبيعة البحوث المنشورة في العدد وكلمات ترحيبية، اما المقال الافتتاحي والذي تعتمده القليل من المجلات العلمية المحكمة، فهو يختلف عن (كلمة العدد) اذ يتناول فيه الكاتب والذي يكون في الغالب عميد الكلية او المؤسسة اكاديمية التي تصدر المجلة شأن عام يعطي فيه رأياً وموقفاً ازاء قضية معينة (قضية الساعة) التي تعكس الاهتمام الواضح بالشأن العام.

## هوامش البحث

(١) دليل كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، بغداد، شعبة الشؤون العلمية والعلاقات الثقافية، ٢٠١٤، ص٦.

(٢) مقابلة شخصية مع د. عامر حسن فياض عميد كلية العلوم السياسية، بتاريخ ٢٠٦/١٠/٥.

(٣) دليل كلية العلوم السياسية، المصدر السابق، ص٧.

(٤) انظر: قضايا سياسية، المجلد الاول، العدد الاول، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ربيع ٢٠٠١.

(٥) دليل كلية العلوم السياسية، المصدر السابق، ص٨.

(٦) تنشر المجلة الأبحاث المكتوبة باللغة الانكليزية ايضاً، انظر: مجلة قضايا سياسية، المصدر السابق، العدد ٤٤، ص ١-٣٠.

(٧) دليل كلية العلوم السياسية، المصدر السابق، ص٨.

(٨) انظر: العددان ٢٧-٢٨ ، مجلة قضايا سياسية، صفحة الغلاف.

(٩) انظر: العدد الأول، مجلة قضايا سياسية، ص١.

(١٠) مقابلة شخصية مع د. سرمد الجادر، نائب رئيس هيئة تحرير المجلة بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٦.

(١١) اختير الأستاذ الدكتور لبنان هاتف الشامي، الأستاذ الأول في جامعة النهرين لعام ٢٠١١، انظر : مجلة قضايا سياسية ، حوار العدد، المصدر السابق، العددان ٢٧-٢٨ ، ٢٠١٢، ص ٢٩٤.

(١٢) انظر: مجلة قضايا سياسية العددان ٣٧، ٣٨، ٢٠١٤.

(١٣) أنظر: مجلة قضايا سياسية، العددان ٣٩-٤٠، ٢٠١٥.

(١٤) انظر: مجلة قضايا سياسية العددان ٤٣-٤٤، ٢٠١٦ .

(١٥) مقابلة شخصية مع أ.د ليث عبد الحسن الزبيدي، رئيس تحرير مجلة قضايا سياسية، بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٤.

(١٦) انظر على سبيل المثال: مجلة الآداب ، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الآداب/ جامعة بغداد، العدد ١١٤، ٢٠١٥ كلمة العدد.

(١٧) تأسست جامعة النهرين في بغداد عام ١٩٨٧، وكانت قد سميت بجامعة صدام وتم تغير أسمها بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣، وكان الغرض من تأسيسها إعداد شخصيات علمية كفوءة لرفد حركة التطور في الدولة، وكانت تتبع إلى ديوان الرئاسة العراقي، والجامعة تمول حكومياً وهي تضم ٩ كليات علمية اثنان منها فقط كليات إنسانية كلية القانون وكلية العلوم السياسية، انظر: ar-m-wikipedia-org

(١٨) مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور منعم صاحي العمار عميد الكلية الأسبق ،بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٤ .

(١٩)الجدول من عمل الباحث.

(٢٠) انظر: مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد الأول، صيف ٢٠٠٠.

(٢١) انظر على سبيل المثال مقال الافتتاحي للدكتور مازن اسماعيل الرمضاني، مجلة قضايا سياسية، المصدر السابق،- المجلد الثاني، العدد الاول، ص ٥-٦.

(٢٢) انظر الجدول رقم (١) في ص

(٢٣) مجلة قضايا سياسية، المصدر السابق، العددان ٩- ١٠، ٢٠٠٥.

(٢٤) أكاديمية عراقية، حاصلة على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، لها العديد من الابحاث والدراسات فيما يخص الشأن السياسي العراقي وتمكين المرأة، تولت عمادة كلية العلوم السياسية في ظروف صعبة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ تشغل الان منصب مدير المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، انظر: وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، عمان، دار اسامة، ٢٠٠٢، دليل كلية العلوم السياسية، المصدر السابق، ص٤.

(٢٥) وصال نجيب العزاوي، المقال الافتتاحي في مجلة قضايا سياسية، المصدر السابق، المجلد الثالث، العددان ٩-١٠، ٢٠٠٥، ص١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٢.

(٢٧) وصال نجيب العزاوي، كوني ملكة ، مجلة قضايا سياسية، العدد ١١، ٢٠٠٦، ص١.

(٢٨)المصدر نفسه، ص١.

(٢٩) فكرت نامق عبد الفتاح، قراة في مسودة قانون النفط والغاز، الجانب السياسي، مجلة قضايا سياسية، المصدر السابق، العد ١٢، ٢٠٠٧، ص١-٧.

(٣٠) انظر: مثلاً المقالات التي صدرت في عام ٢٠٠٧، قانون النفط، الغاز، مسودة قانون النفط الكردستاني، من يملك نفط العراق ، مسودة قانون النفط والغاز ٢٠٠٧ بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل..

(٣١) انظر: افتتاحية العدد ١٣، ٢٠٠٧، المصدر السابق، ص١.

(٣٢) وصال نجيب العزاوي، المواطنة بين الثوابت والمتغيرات، مجلة قضايا سياسية، المصدر السابق، العدد ١٤، ٢٠٠٨، ص٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٢.

(٣٥) اكاديمي عراقي حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، شؤون دولية واستراتيجية، عميد كلية العلوم السياسية ٢٠٠٨-٢٠١١، الاستاذ الاول على التعليم العالي٢٠١٠، حاصل على العديد منه الجوائز والتكريمات، رئيس تحرير عدد من المجلات العلمية، له ٣٥ كتاب مؤلف شارك واكثر منه ١٩٦، بحث منشور في المجلات والدوريات انظر: منعم صاحي المعمار، جوف المحنة، بغداد، ٢٠١٦.

(٣٦) منعم صاحي العمار، المثقف والسلطة.. إشكالية متجددة ، مجلة قضايا سياسية، المصدر السابق، العدد ١٦، ٢٠٠٩.

(٣٧) المصدر نفسه، ص آ-ب.

(٣٨) منعم صاحي العمار، الخليج العربي... مرة أخرى ولكن كيف، مجلة قضايا سياسية، المصدر السابق، العدد١٨، ٢٠٠٩.

(٣٩) المصدر نفسه، ص أ-ب-ج.

(٤٠) منعم صاحي العمار، المصدر السابق، ص٢.

(٤١) منعم صاحي العمار، ادارة الازمة الدولية.. لعبة محاكات واستخبارات، مجلة قضايا سياسية، المصدر السابق، العددان، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٠١٠.

(٤٢) منعم صاحي العمار، إدارة الأزمة الدولية.. لعبة محاكات واستخبارات، ص أ-ب-ج.

(٤٣) منعم صاحي العمار، في فلسفة التوجه نحو المستقبل.. قرأه في دروبه، مجلة قضايا سياسية، المصدر السابق، العددان ٢٣-٢٤، ٢٠١١.

(٤٤) منعم صاحي العمار، في فلسفة التوجه نحو المستقبل.. قرأه في دروبه ، ص أ-ب.

(٤٥) تولى خلال هذه المدة رئاسة تحرير المجلة كل من: أ. دبنان هاتف الشامي، ٢٠١١-٢٠١٣، أ. دفكرت نامق عبد الفتاح ٢٠١٣-٢٠١٥، أ.د ليث عبد الحسين الزبيدي ٢٠١٥-ولحد الان.

(٤٦) اكاديمي عراقي، حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسي، ( الفكر السياسي) ، استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد وعميدها ٢٠٠٨-٢٠١١، ثم عميد كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ٢٠١١- حتى الوقت الحاضر، له العديد من المؤلفات التي تختص في قضايا الفكر السياسي، والشأن العراقي، وهو باحث ومحلل سياسي في مجال عمله، انظر: الموقع الرسمي لجامعة النهرين على شبكة الانترنت.

(٤٧) هيئة التحرير، العلاقات العراقية العربية، مجلة قضايا سياسية، المصدر السابق، العددان ٢٧-٢٨، ٢٠١٢.

(٤٨) المصدر نفسه، ص أ-ب.

(٤٩) هيئة التحرير، العلاقات العراقية الروسية بعد ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، المصدر السابق، العددان ٢٩-٣٠.

(٥٠) هيئة التحرير، العلاقات العراقية الروسية بعد ٢٠٠٣ ، ص أ-ب.

(٥١) عامر حسن فياض، المنقذ من استقالة الدولة، قضايا سياسية، المصدر السابق، العدد ٣١، ٢٠١٣.

(٥٢) عامر حسن فياض، المنقذ من استقالة الدولة، ص أ-ب.

(٥٣)عامر حسن فياض، متى يصبح العملاق قزما ، قضايا سياسية ، العدد ٣٣ ،٢٠١٣، ص ا- ب.

(٥٤) عامر حسن فياض، العراق من كيانات مشيطنة الى دولة مؤانسة، قضايا سياسية، العدد ٤١، ٢٠١٥.

(٥٥)عامر حسن فياض، العراق من كيانات مشيطنة الى دولة مؤانسة ، ص أ-ب-ج.

(٥٦) عامر حسن فياض، محاربة الإرهاب مهمة ديمقراطية، مجلة قضايا سياسية ، العددان ٣٧-٣٨، ٢٠١٤.

(٥٧)عامر حسن فياض، محاربة الإرهاب مهمة ديمقراطية، ص أ- ب.

(٥٨) عامر حسن فياض، افكار مختصرة في قضايا سياسية معاصرة ، قضايا سياسية ، العددان ٣٩-٤٠ ،٢٠١٥، ص أ.

(٥٩)عامر حسن فياض، أفكار مختصرة في قضايا سياسية معاصرة ،ص ا، ب.

(٦٠) عامر حسن فياض، أطروحة العقلاء في شرعية الحكم الصالح، مجلة قضايا سياسية، العددان ٤٣-٤٤، ٢٠١٦.

(٦١) عامر حسن فياض، أطروحة العقلاء، ص ب.